نفعم سند زاد وازآد وسواسل اللحيين وزند وازناد وفرخ
وافراخ نزلوه منزلة نظير لحملوه على المعنى او نزلوا تكرار الراء منزلة
الحركة وانف واناف وحمل واحمال قال الله سبحانه واولات
الاحمال وعكس هذا يجي فعل على افعل كزمن وازمن وجبل واجبل
والحاصل انهم ربما حملوا فعلا على افعل وبالعكس بجامع ما بينهما من
الخفة الثاني قال ايضا كلام الناظم يقتضي ان فعلا لا يجمع على افعال
ومن ثم خط العراقي قوله في اخ واب انهما فعل والاصل اخو
وابو لانهما قد جمعا على اخا واباء ومن ثم اعتذر ابن مالك عن
ثلاثة فرد بان انزاشاذ وهذا يقتضي ان فرا بالفتح لا غير ولم
يذكر في الصحاح غيره لكن ذكر في المغرب تثليثه وجهين الفتح والكسر
وعن ابن سيده انه روي الضم الثالث من يجي فعل على افعال
جمل وعدل وحب قال ابن الشجري وليس احباب جمع حبيب
كشريف واشراف ويتيم وايتام لامرين احدهما ان جمع فعل على
افعال اشبه من جمع فعيل عليه واكثر منه والثاني ان شريفا
ويتيما من باب فعيل بمعنى فاعل بخلاف فعيل فانه حبيب بمعنى
مفعول كقتيل اصله مقتول فقد افترقا الرابع قوله باتفعال
يرد اي لزوما او غلبة ومن ثم صح استثناء فعل في قوله وغالبا
اغناهم قال ابن هشام في الحواشي كلامه اعم من ان يكون ثبوت
افعال لما ذكر باطراد او لزوم او كثرة او قلة او ندور فالقليل
في فعل معتل العين كحال واحوال والنادر في فعل كرطب والازم
في فعل ككبد ونمر والغالب في نحو مدي وظبي ولب ونمر وكبد
وعضد وعنب وطنب ويحفظ في فعل صحيح العين كفرخ وقال ابو
حيان ثبت منهما لا يجي فلو جعل قياسا لكان مذهبا حسنا لكن
مذهبان وزعم الفرا انه مقيس فيما ان كانت فاؤه همزة
كانت او واوا كوهم انتهى وكما ذكره من ان افعالا قليل في فعل معتل
العين موافق للتسهيل وقال الشاطبي اطلاقه هنا اصح من زعمه
في التسهيل ان افعالا في فعل معتل العين قليل الخامس

يحفظ

يحفظ افعال في الفاظ منها جان وبان ومنه قولهم اجناؤها ابناؤها
وناص وشاهد وناصر وفعيل بمعنى فاعل كشريف وفعال كجبان
قوله وغالبا اغناهم فعلان في فعل كان سبب ذلك ان فعلا
اما مقصور من فعال او قريب منه وفعال يجمع على فعلان كغلام
وغلمان وغراب وغربان قال الشهاب وشمل فعل مثل عمر فيجمع
على عمران ومثل اد فيجمع على ادات فليحرر وكان ينبغي ان يقول
هنا ومفعول فعل نحو كبد يحصر غالبا فانه ايضا استثناء من القاعدة
السابقة والحاصل ان كلا من فعل وفعل اسمين يأتي على افعال
قليلا نحو رطب وارطاب ووعل واوعال وكبد واكباد ويأتي فعل
على فعلان كصرد وصردان وفعل على فعول ككبد وكبود ونمر ونمور
ومجيئهما على غير افعال هو الغالب فيهما تنبيه
قال الاشموني نص في هذا الكتاب على ان فعلا مطرد في فعل وكلامه
هنا غير موف بذلك قال الشهاب هذا ممنوع لان الغلبة تقتضي
الكثرة والكثرة دليل القياس وايضا هو الان بصدد بيان المطرد
وان لم يصرح بالاطراد ولو توقفنا على التصريح به لم يستفد اطراد افعال
في الاسم الثلاثي غير صحيح العين لانه لم يصرح به فيه وهذا الكلام بنا
على ان الغلبة راجعة لما فعل يعني ان غالب افراده واكثرها جاء جمعه
على فعلان فيقال هذا لا يستلزم اطراده في غالبها لان كون الغالب
يجي على فعلان لا يمنع كونه يجي على شي اخر ويطرد فيه اما على انها راجعة
الى الاغنا يعني ان الغالب في افراده مجيئها على فعلان افاد هذا الاطراد
بلا توقف انتهى وقوله ولو توقفنا على التصريح به الخ يقتضي ان الكلام
يفيد اطراد افعال فيما ذكر وتقدم عن ابن هشام خلافه فتدبر
قوله في اسم مذكر الخ يعني ان افعلة اطرد فيما وجدت
فيه هذه الشروط نحو طعام قال الشهاب والضابط فيها ولد
وعتيب وقوله ثالث يجوز اعرابه نعتا لمد مبنيا على ان المد بمعنى الحرف
ويجوز اعرابه مضافا اليه مبنيا على انه بالمعنى المصدري فقوله
اسم خرجت الصفة قال ابن هشام الا ان كانت المدة واوا في صفة

Copyright © King Saud University